The Role of Political Parties in Promoting Political Participation in Jordan (1989-2024)

Ali Hazem Al Taani
Department of Political Science, Prince Al Hussein bin Abdullah II College of Political Science and International Studies, The University of Jordan, Amman, Jordan

Received : 24/02/2025
Revised : 08/07/2025
Accepted : 09/07/2025
Published : 31/03/2026

DOI: 10.35682/jjlps.v18i1.1427

*Corresponding author :
ali.haltaani7@gmail.com

Abstract

This study aims to analyze the causes and factors that lead to the weakness of the practice of partisan work in Jordan, and to show the impact of the representation of political parties in parliaments on political participation by analyzing the extent of the influence of political parties on the levels of political participation in Jordan. To achieve the objectives of the study, the descriptive and analytical approach was relied on to describe the reality of political parties in Jordan, and to analyze their organizational structure, objectives, programs, and their ability to influence the political field, in addition to analyzing the level of political participation in Jordan, and the factors that hinder or support this participation. Moreover, relying on the systems analysis approach to understand the relationship between political parties as part of the political system, and the rest of the political and social components by analyzing the roles played by parties in promoting political participation in Jordan, which explains this through the components of the system and its adaptation to the surrounding environment. The study found that the weak organization of parties and the decline in their effectiveness are negatively correlated with the level of citizen participation in the political process. The results showed that more organized and active parties have greater popular participation, which enhances the effectiveness of political participation and broadens the voter base, in addition to the lack of confidence among citizens in political parties as a result of their weak organizational performance and lack of actual representation of community issues, which negatively affects political participation and increases the phenomenon of reluctance. The study concluded that there must be a reduction in the number of political parties by merging them with other parties so that they are right, center, and left, which makes citizens join political parties because there will be competition between parties to reach power and formulate their programs in a way that meets the requirements and needs of citizens.

Keywords: Political Parties, Party work, Political Participation, Political Development, Jordan.

دور الأحزاب السياسية في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن (1989-2024)

علي حازم الطعاني

قسم العلوم السياسية، كلية الأمير الحسين بن عبد الله الثاني للعلوم السياسية والدراسات الدولية، الجامعة الأردنية

تاريخ الاستلام: 2025/02/24
تاريخ المراجعة: 2025/07/08
تاريخ موافقة النشر: 2025/07/09
تاريخ النشر: 2026/03/31

الباحث المراسل:
ali.haltaani7@gmail.com

الملخّص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى ضعف ممارسة العمل الحزبي في الأردن، وبيان أثر تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس النيابية على المشاركة السياسية من خلال تحليل مدى تأثير الأحزاب السياسية على مستويات المشاركة السياسية في الأردن. ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع الأحزاب السياسية في الأردن، وتحليل بنيتها التنظيمية، وأهدافها، وبرامجها، ومدى قدرتها على التأثير في المجال السياسي. بالإضافة إلى تحليل مستوى المشاركة السياسية في الأردن، والعوامل التي تعيق أو تدعم هذه المشاركة. وأيضاً الاعتماد على منهج تحليل النظم لفهم العلاقة بين الأحزاب السياسية بوصفها جزءاً من النظام السياسي، وبين بقية المكونات السياسية والاجتماعية من خلال تحليل الأدوار التي تقوم بها الأحزاب في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن والتي تفسر ذلك عبر مكونات النظام وتكيفه مع البيئة المحيطة. وتوصلت الدراسة إلى أن ضعف تنظيم الأحزاب وتراجع فاعليتها يرتبط ارتباطاً سلبياً بمستوى مشاركة المواطنين في العملية السياسية. فقد أظهرت النتائج أن الأحزاب الأكثر تنظيماً ونشاطاً تحظى بمشاركة شعبية أكبر، مما يعزز من فعالية المشاركة السياسية ويُوسع قاعدة الناخبين. بالإضافة إلى نقص الثقة لدى المواطنين بالأحزاب السياسية نتيجة ضعف أدائها التنظيمي وعدم التمثيل الفعلي لقضايا المجتمع، مما يؤثر سلباً على المشاركة السياسية ويزيد من ظاهرة العزوف. وخلصت الدراسة إلى أنه يجب أن يكون هناك تخفيض لأعداد الأحزاب السياسية من خلال دمجها مع أحزاب أخرى بحيث تكون يمينا ووسطا ويسارا؛ هذا مما يجعل المواطن ينضم إلى الأحزاب السياسية لأنه سيكون هناك منافسة ما بين الأحزاب للوصول إلى السلطة، وصياغة برامجها بشكل يلبي متطلبات المواطنين واحتياجاتهم.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، العمل الحزبي، المشاركة السياسية، التنمية السياسية، الأردن.

المقدمة:

تُعد الأحزاب السياسية من أبرز المؤسسات التي تُشكّل جوهر الحياة الديمقراطية المعاصرة، إذ تُسهم في تأطير المشاركة الشعبية وتشكيل الرأي العام، وتعزيز التمثيل السياسي في المجالس التشريعية والحكومات المنتخبة. ولا يمكن تصور عملية تحول ديمقراطي فعّال دون وجود منظومة حزبية نشطة وفعّالة تُعبّر عن مصالح الفئات المجتمعية، وتسهم في إنتاج نخب سياسية قادرة على إدارة الشأن العام.

وفي هذا الصدد، تُعد العلاقة بين المشاركة السياسية والأحزاب السياسية في الأردن تكاملية من حيث الدور والمضمون؛ حيث تُشكّل الأحزاب الوسيط الرئيسي بين المواطن والدولة، وهي أيضاً وتُساهم في تنظيم المشاركة السياسية بتوجيهها نحو القنوات المؤسسية. ومع ذلك، فإن هذه العلاقة تعاني من خلل هيكلي نتيجة ضعف الحياة الحزبية وفعاليتها في مجال التوظيف السياسي للمواطنين، بالإضافة إلى سيطرة الولاءات العشائرية والمناطقية على السلوك الانتخابي؛ مما أدّى إلى تدني مستوى المشاركة السياسية الفاعلة.

في السياق العربي، ورغم التوجهات نحو الانفتاح السياسي وتبني أشكال من الديمقراطية التمثيلية، لا تزال كثير من الأحزاب تعاني من ضعف في التنظيم والتأثير والتمثيل، وهو ما يعكس فجوة بين الأطر القانونية والممارسات الواقعية. ويُعد الأردن حالة معبّرة عن هذا الواقع، حيث تبنّت الدولة منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، برامج إصلاح سياسي تستند إلى توسيع المشاركة الشعبية وتحديث البنية الحزبية، إلا أن مخرجات هذه البرامج لا تزال دون المستوى المأمول.

شهدت الحياة الحزبية في الأردن تطورات تشريعية وإدارية متلاحقة، أبرزها صدور قانون الأحزاب السياسية لعام 2022، الذي سعى إلى إعادة هيكلة المشهد الحزبي، من خلال دمج الكيانات الحزبية الصغيرة، وربط الأحزاب بالعمل البرلماني، وتعزيز مشاركتها في صنع القرار. كما جاءت الانتخابات النيابية في أيلول 2024 ضمن سياق يهدف إلى تمكين الأحزاب وزيادة تمثيلها. ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة، خاصة فيما يتعلق بضعف الانخراط المجتمعي في الأحزاب، وانخفاض ثقة المواطنين في جدوى العمل الحزبي، وغياب التأثير الحقيقي في السياسات العامة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تُعد المشاركة السياسية ركيزة أساسية في بناء النظام الديمقراطي، وتلعب الأحزاب السياسية دوراً محورياً في تحفيز هذه المشاركة وتوجيهها. إلا أن الواقع السياسي في الأردن يُظهر تراجعاً في أداء الأحزاب السياسية من حيث التنظيم والفاعلية والتأثير، إلى جانب ضعف انخراط المواطنين في الأحزاب وتدني مستوى المشاركة في الانتخابات والأنشطة السياسية. وتكمن مشكلة الدراسة في تحليل واقع الأحزاب السياسية

الأردنية وتحديد أثرها الفعلي على تعزيز المشاركة السياسية، في ظل تحديات تتعلق بضعف الأداء الحزبي، وانخفاض الوعي المجتمعي، وتعدد الأحزاب دون فعالية تنظيمية أو تمثيلية حقيقية.

واستناداً على ما سبق يمكن صياغة السؤال الرئيس في المشكلة البحثية على النحو التالي: **ما واقع الأحزاب السياسية في الأردن، وما أثرها على المشاركة السياسية؟** ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما الأسباب التي تؤدي إلى ضعف ممارسة العمل الحزبي في الأردن؟
2. ما أثر تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس النيابية على المشاركة السياسية؟
3. ما أهم توجهات الملك عبد الله الثاني ابن الحسين بشأن تعزيز المشاركة السياسية؟
4. إلى أي مدى تؤثر الأحزاب السياسية على مستويات المشاركة السياسية في الأردن؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحليل الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى ضعف ممارسة العمل الحزبي في الأردن.
2. بيان أثر تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس النيابية على المشاركة السياسية.
3. دراسة توجهات جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المتعلقة بتعزيز المشاركة السياسية.
4. تحليل مدى تأثير الأحزاب السياسية على مستويات المشاركة السياسية في الأردن.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من ارتباطها المباشر بقضية محورية في مسار التحول الديمقراطي في الأردن، وهي فعالية الأحزاب السياسية في تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين، وهي قضية لم تحظَ بالتحليل الكافي في ضوء التحديات الحالية والتغيرات التشريعية الأخيرة. وتأتي أهمية الدراسة من محورين أساسيين، هما:

- **الأهمية العلمية:** تتمثل الأهمية العلمية في أن الدراسة تسعى إلى تحليل الأسباب البنيوية والسياسية لضعف الأحزاب السياسية الأردنية وتأثير ذلك على المشاركة السياسية، كما تقدم هذه الدراسة إطاراً تحليلياً متكاملاً يُسهم في إثراء الأدبيات العربية المتعلقة بالعلاقة بين التنظيم الحزبي والمشاركة السياسية، خاصة في السياق الأردني. وتُميز الدراسة نفسها عن الدراسات السابقة بأنها لا تكتفي بالوصف العام للواقع السياسي، بل تربط بين ضعف التنظيم الحزبي وتمثيله النيابي، وبين تراجع المشاركة الشعبية،

مع الاستناد إلى أهداف تحليلية محددة.

- **الأهمية العملية:** تنبع أهمية الدراسة العملية من ارتباط موضوع الدراسة بواقع السياسة العامة في الأردن، وخاصة ما يتعلق بإصلاح الحياة الحزبية وتفعيل المشاركة السياسية. كما أن نتائج هذه الدراسة يُمكن أن تفيد صُنّاع القرار، ومؤسسات المجتمع المدني، والمجالس التشريعية، من خلال تقديم توصيات عملية لمعالجة العوامل المؤثرة في ضعف المشاركة السياسية، انطلاقاً من تطوير الأداء الحزبي. وبذلك، فإن هذه الدراسة تُسهم في بناء رؤية أكثر وضوحاً لواقع الأحزاب السياسية الأردنية، وتوفر أداة تحليلية قد تساعد في تحفيز المشاركة الشعبية على أسس حزبية فاعلة.

فرضية الدراسة:

في ضوء المشكلة البحثية، تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها: **توجد علاقة ارتباط عكسية بين ضعف العمل الحزبي السياسي (من حيث التنظيم والتأثير) ومستوى المشاركة السياسية للمواطنين في الأردن، بحيث يؤدي ضعف الأحزاب إلى انخفاض مستويات المشاركة السياسية.**

ويتفرع من هذه الفرضية فرضية فرعية لتحقيق نتائج الدراسة وهي: كلما ازداد ضعف التنظيم الداخلي للأحزاب السياسية الأردنية وانخفض تأثيرها في المجال العام، قلّ مستوى مشاركة المواطنين في في العمليات السياسية، بما في ذلك الانتخابات والأنشطة السياسية العامة.

منهجية الدراسة:

في إطار سعي هذه الدراسة لتحليل دور الأحزاب السياسية في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن، تم توظيف منهجين علميين متكاملين، هما: (المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل النظم). وقد تم اختيار هذين المنهجين لملاءمتهما لطبيعة موضوع الدراسة وأهدافها، وذلك على النحو التالي:

- **المنهج الوصفي التحليلي:**

يرتكز المنهج الوصفي التحليلي على رصد الظواهر كما هي في الواقع، ومن ثم تحليلها والكشف عن أبعادها وعلاقاتها المختلفة، بهدف تفسيرها وتحديد الاتجاهات السائدة فيها. ولا يكتفي هذا المنهج بالوصف، بل يسعى إلى الربط بين العناصر وتحليلها تحليلاً منطقيًا لفهم أعمق للظاهرة المدروسة (Neuman, 2014, p.39).

حيث ساهم عدد من الباحثين المعاصرين في تطوير المنهج الوصفي التحليلي، وعلى رأسهم روبرت دال الذي ركز في دراساته على تحليل النظم الديمقراطية، حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي لتفسير طبيعة العلاقات السياسية والسلطة والمشاركة في الأنظمة الحديثة (Dahl, 2000, p.34). كما يعد أرند ليبهارت من أبرز منظري السياسة المقارنة الذين اعتمدوا على هذا المنهج في تحليل الأنظمة السياسية،

خاصة في دراسته حول الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة (Lijphart, 2012, p.47). وفي مجال الحركات الاجتماعية، وظّف تشارلز تيلي المنهج الوصفي التحليلي لفهم التغير السياسي عبر الزمن، من خلال تحليل الوقائع والأحداث السياسية المختلفة (Tilly, 2004, p.15).

وعليه، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة من خلال وصف واقع الأحزاب السياسية في الأردن، وتحليل بنيتها التنظيمية، وأهدافها، وبرامجها، ومدى قدرتها على التأثير في المجال السياسي. كما تم تحليل مستوى المشاركة السياسية في الأردن، والعوامل التي تعيق أو تدعم هذه المشاركة، بالاعتماد على مصادر متعددة، كالدراسات السابقة، والتقارير الرسمية.

- **منهج تحليل النظم:**

يرتكز منهج تحليل النظم على النظر إلى الظاهرة السياسية باعتبارها نظاماً متكاملاً، يتكون من (مدخلات، ومخرجات، وتغذية راجعة) ويعمل في بيئة داخلية وخارجية. ويهتم هذا المنهج بدراسة العلاقات المتبادلة بين أجزاء النظام السياسي مثل الأحزاب، والحكومة، والمجتمع المدني، وكيفية تفاعلها مع البيئة المحيطة (Easton, 1953, p.384).

ويُعد ديفيد إيستون أبرز منظري هذا المنهج، حيث طوّر نموذجاً تحليلياً يربط بين البيئة السياسية وبين سلوك النظام السياسي عبر المفاهيم الأساسية كالمدخلات والمخرجات. كما ساهم ألموند وجيمس كولمان في تطوير هذا المنهج من خلال تحليلهما للوظائف البنيوية والوظائف السياسية داخل النظام (المنوفي، 1984، صفحة 25).

وعليه، اعتمدت هذه الدراسة على منهج تحليل النظم لفهم العلاقة بين الأحزاب السياسية بوصفها جزءاً من النظام السياسي، وبين بقية المكونات السياسية والاجتماعية. وقد تم تحليل الأدوار التي تقوم بها الأحزاب كمدخلات للنظام السياسي، ودورها في تحفيز المطالب وتشكيل الرأي العام، كما تم تقييم استجابة النظام السياسي لهذه المدخلات من خلال السياسات العامة والممارسات الفعلية. إضافة إلى ذلك، تم تناول آلية التغذية الراجعة ومدى تأثيرها في تعديل سلوك الأحزاب والسياسات الرسمية ذات الصلة بالمشاركة السياسية.

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية:** تقتصر هذه الدراسة على الفترة من 1989 إلى 2024، وهي الفترة الزمنية التي شهدت تطور قوانين الأحزاب، وكذلك مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات البرلمانية في الأردن.

- **الحدود المكانية:** تقتصر هذه الدراسة على حدود النطاق الجغرافي للمملكة الأردنية الهاشمية.

مفاهيم الدراسة:

- **الأحزاب السياسية:** يعرفها (جورج بيردو) بأنها: "كل مجموعة من الأشخاص تؤمن بأفكار سياسية معينة وتسعى إلى تحقيق هذه الأفكار من خلال جمع أكبر عدد ممكن من المواطنين، للوصول إلى السلطة وعلى الأقل التأثير على القرارات" (الأمين، 2002، ص242). وتعرف إجرائياً: بأنها التنظيمات القانونية أو الفعلية التي تتنافس في الوصول إلى مواقع السلطة، وتشارك في صنع السياسات العامة، وتلعب دوراً في تشكيل الوعي السياسي للمواطنين في النظام السياسي المدروس.
- **المشاركة السياسية:** تشير المشاركة السياسية إلى الأنشطة التي يتخذها المواطنون من خلال مؤسسات المجتمع المدني، مثل (الأحزاب السياسية) لانتخاب واختيار القادة السياسيين، والمساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع السياسة العامة وإدارة شؤون المجتمع (ريتشارد، 2001، صفحة 270). وتعرف إجرائياً: على أنها الإجراءات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها الأفراد والجماعات، للتأثير على القرارات السياسية داخل بيئة عمل الحزب السياسي، بما في ذلك التصويت والمشاركة الحزبية وحملات التوعية السياسية.

الدراسات السابقة:

اطلع الباحث على عدد من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية، وهي مرتبة من الأحدث إلى الأقدم على النحو التالي:

أولاً: الدراسات العربية

1. دراسة (العيسى، والعويمر، 2025) بعنوان: تطور القوانين الحزبية وأثرها في المشاركة السياسية للأحزاب الأردنية خلال الفترة (2011-2024).

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى القوانين الحزبية التي صدرت في الأردن بعد عام 2011، وأثر هذه القوانين في المشاركة السياسية للأحزاب في مختلف أوجه الحياة السياسية في الأردن. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والقانوني من خلال تحليل وقياس طبيعة الدور الذي تقوم به الأحزاب في عملية المشاركة السياسية وفقاً للقوانين الصادرة، والتعرف إلى طبيعة قوانين الانتخابات في الأردن بعد عام 2011. وخلصت الدراسة إلى أن هناك وجود نية حقيقة للإصلاح السياسي في الأردن من خلال تطوير القوانين الحزبية بما يخدم عمل الأحزاب السياسية، وتوصي الدراسة بتطوير تدريجي لبرامج حزبية واقعية تتماشى مع التقدم التدريجي في تحسين جودة العمل النيابي قبل التفكير في تشكيل حكومة حزبية.

2. دراسة (أبوزيد، 2024) بعنوان: دور الأحزاب السياسية في العملية السياسية (دراسة مقارنة).

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية الأحزاب السياسية، وتتناول مدى فعالية دور الأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة والشباب في الحياة السياسية بالأردن. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمقارن لتوضيح بعض المفاهيم في القوانين والنصوص، وتناول الجوانب القانونية في القانون الأردني والبريطاني. وخلصت الدراسة إلى أن قانون الأحزاب الجديد الذي يتضمن تعديلات لمحاولة تنظيم وتعزيز دور الأحزاب من خلال زيادة عدد المؤسسين بتشجيع مشاركة النساء ورفع الكوتا النسائية والشباب وضمان استقلالية الأحزاب، حيث تشير إلى أن نسبة النساء في الهيئات التأسيسية للأحزاب لم تتجاوز 9% عام 1993، وارتفعت إلى 29% بعد تعديل قانون الأحزاب عام 2007. كما نص قانون الأحزاب السياسية رقم 7 لسنة 2022 على ضرورة تحديد نسبة لا تقل عن 20% للنساء في الهيئات القيادية للأحزاب.

3. دراسة (الحراحشه، 2023) بعنوان: دور الأحزاب السياسية في تعزيز عملية التنمية السياسية في الأردن (1992-2022).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى دور الأحزاب السياسية في تعزيز التنمية السياسية في الأردن خلال الفترة من 1992 إلى 2022، والتعرف أيضاً على واقع الأحزاب السياسية في الأردن في تلك الفترة وبيان أهم التعديلات التي جاءت بها القوانين لتفعيل الأحزاب وإمكانية إشراكها في التنمية السياسية، وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وصنع القرار، وقد خلصت إلى أن دور الأحزاب لا يزال ضعيفاً بسبب تحديات داخلية وخارجية، رغم التعديلات القانونية وجهود الإصلاح. وتوصي الدراسة بتفعيل دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في نشر وعي الثقافة السياسية لتعزيز مسيرة التحول الديمقراطي.

4. دراسة (الزعبي، 2023) بعنوان: المشاركة السياسية وعلاقتها في عملية التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (2010-2021).

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري حول العلاقة بين المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي، وتحليل واقع وأسباب مشكلات المشاركة السياسية في الأردن. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتخلص الدراسة إلى أن هناك فجوة كبيرة بين التوجهات العملية الأساسية التي تقوم عليها المشاركة السياسية وواقع عمليات المشاركة الاجتماعية في الأردن، إذ تبين الدراسة أن مستويات المشاركة السياسية أخذت في التراجع في كافة الجوانب، الأمر الذي يتطلب من النظام السياسي الأردني مواجهة هذه المشاكل والحد منها بإرادة جدية للتغيير السياسي الذي يلبي المتطلبات واحتياجات الشعب الأردني، إذ إن انخفاض مستوى المشاركة السياسية يؤثر بشكل مباشر على عملية التحول الديمقراطي.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1. **Study (Bani Amer & Alazmi, 2024) titled: The Partisan Participation in the Jordanian Parliamentary Elections.**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة نوع المشاركة السياسية للأحزاب في الانتخابات البرلمانية واستعراض قوانين الانتخابات ومواقف الأحزاب من هذه القوانين، وكشفت الدراسة عن الطبيعة الديناميكية للبيئة الانتخابية، وتأثير قوانين الانتخابات على سلوك الأحزاب، والمواقف الحزبية بشأن العمليات الانتخابية، وفعالية الأحزاب السياسية في الانتخابات وتعتمد الدراسة على منهج تحليل المحتوى لفهم تأثيرها على النتائج الانتخابية، وخلصت الدراسة بنتائج تعزز النتائج الثقة والمشاركة المدنية وحماية حقوق الإنسان، مما يعزز الديمقراطية الأكثر شمولاً، وتوصي الدراسة بتعزيز الثقة وتعزيز المبادئ الديمقراطية.

2. **Study (Bani Salameh & Ananzah, 2015) titled: Constitutional Reforms in Jordan: A Critical Analysis.**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة الإصلاحات الدستورية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني، كما تُقدم هذه الدراسة رؤية شاملة ومتكاملة لهذه الإصلاحات وللعملية الديمقراطية في الأردن من خلال مراجعة التطورات الدستورية وتحليل أحدث التعديلات الدستورية، وإمكانية نجاحها أو فشلها، وردود الفعل الإيجابية والسلبية عليها. وتشير الدراسة إلى أن هذه الإصلاحات تعتبر خطوة مهمة في تطوير وتعزيز العملية الديمقراطية في الأردن وسيكون لها أثر إيجابي على كافة المجالات. وخلصت الدراسة إلى ضرورة إجراء المزيد من التعديلات الدستورية لتعزيز عملية الإصلاح والديمقراطية في الأردن.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تكمن خصوصية هذه الدراسة في أنها من أحدث الدراسات في الأردن التي تناولت تطور العمل الحزبي في الأردن ومحددات دور الأحزاب في الأردن خلال فترة تراجع العمل الحزبي، حيث إن معظم الدراسات السابقة ركزت على الجوانب القانونية والتنظيمية للعمل الحزبي، فيما تبحث الدراسة الحالية في محددات تفعيل دور الأحزاب السياسية في عملية المشاركة السياسية في الأردن، من خلال تحليل العلاقة بين قضايا المشاركة السياسية ودراسة أسبابها ومحدداتها وأثرها على عملية الأحزاب السياسية الأردنية، وعليه ستكون استنتاجات الدراسة أكثر تقييمية حول الموضوع.

المبحث الأول: تطور العمل الحزبي السياسي في الأردن وأثره على المشاركة السياسية

شهد العمل الحزبي السياسي في الأردن تطورات ملحوظة منذ بدايات الحياة النيابية، حيث مرت الأحزاب السياسية بمراحل متباينة بين التعددية والتقييد، تفاعلاً مع السياقات السياسية والدستورية المختلفة. وقد شكلت مرحلة ما بعد التعديلات الدستورية لعام 2011 وانطلاق عملية الإصلاح السياسي فرصة لإعادة هيكلة المشهد الحزبي، لا سيما مع إصدار قانون الأحزاب السياسية الجديد عام 2022، الذي هدف إلى تعزيز التعددية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية. وعليه، فإن تطور البيئة التشريعية والمؤسسية للعمل الحزبي ساهم – وإن كان بشكل تدريجي – في إعادة الثقة بالعمل السياسي، ما انعكس على مستوى مشاركة الأحزاب في الانتخابات النيابية، سواء من حيث عدد القوائم الحزبية أو من حيث نوعية البرامج المطروحة. ومع ذلك، لا تزال المشاركة السياسية الحزبية تعاني من تحديات بنيوية وثقافية، تقتضي مراجعة عميقة لتفعيل دور الأحزاب في العملية الديمقراطية وتعزيز حضورها في الحياة السياسية.

المطلب الأول: واقع العمل الحزبي السياسي في الأردن

تأثرت الظروف الوطنية والقومية التي عاشتها وتأثرت بها إمارة شرق الأردن، مما كان له الأثر العميق في تكوين المؤسسات السياسية وعملها، بما في ذلك الجماعات والأحزاب السياسية، خاصة في السنوات الأخيرة للإمارة، ونهاية الحرب العالمية الثانية، وظهور القضية الفلسطينية، وانتشار الأفكار الاشتراكية، واستقرار المفهوم القانوني للدولة، وتحول الإمارة إلى مملكة واستقلالها عام 1946، وظهور الأحزاب السياسية الأردنية ومشاركتها في العمل السياسي وفعاليتها على المستويين الرسمي والمدني بعدة عوامل منها: مدى تماسك النظم الاجتماعية والاقتصادية، مدى تقدم الحريات السياسية والأنظمة الانتخابية. وبالنظر إلى مراحل تطور الأحزاب السياسية في الأردن، يمكن تصنيفها على النحو التالي:

أولاً: مرحلة التأسيس للعمل الحزبي في الأردن خلال الفترة (1921-1946)

يرجع تأسيس الأحزاب السياسية في الأردن إلى أوائل العشرينيات من القرن الماضي، عندما انضمت الإمارة الأردنية إلى التنظيمات الحزبية السياسية منذ تأسيسها. حيث انضم الأردنيون إلى حزب الاستقلال العربي، الذي انتقلت قيادته إلى عمان عام 1921 وهيمن على الحياة السياسية حتى عام 1924 (الحوراني، 1995: صفحة 33).

امتلكت الأحزاب خلال فترة ما قبل الاستقلال خصائص عامة كانت لها أهمية قصوى، وكان عدم قدرتها على الاستمرار هو أبرزها، وكان تكوينها الهيكلي من حيث قيادتها القبلية والأفراد المرتبطون بها هو الجانب الأكثر أهمية، وكذلك الطريقة التي تم بها ذلك، وعملية نقل الأعضاء من حزب إلى آخر. وكان

للعديد من هذه الأحزاب ارتباطات أوثق بالتنظيمات الثقافية من غيرها، كما امتلكت هذه الأحزاب شخصية فريدة لا ترتبط بالحزب ولا برتبته الاجتماعية. وكان العديد من هذه الأحزاب يفتقر إلى برنامج سياسي محدد أو واضح في أيديولوجياتها السياسية (محافظة، 1989: صفحة 79).

ثانياً: مرحلة العمل الحزبي في الأردن خلال الفترة (1946-1992)

وبعد حصول الأردن على الاستقلال عام 1946، كانت السمة الأولى لهذه المرحلة أنه مع صدور دستور عام 1947 ودستور عام 1952، تبلورت أخيراً علاقات القوة داخل النظام السياسي، حيث نص على أن نظام الحكم هو: (ملكي – وراثي – نيابي)، أدت الفترة ما بين الاستقلال وصدور دستور 1952 إلى ديناميكية في عمل الأحزاب السياسية في الأردن. فالحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام 1948 وما نتج عنها من مشكلة اللاجئين، ثم الوحدة الأردنية الفلسطينية (وحدة الضفتين) عام 1950، وصعود القومية العربية في العمل السياسي العربي، كلها عوامل حددت طبيعتها ووظيفتها وتطورها في نمو الأحزاب السياسية والعمل السياسي في الأردن، حيث ركزت معظم الأحزاب فعاليتها على معارضة النظام السياسي القائم، أدى إلى اهتزاز العمل الحزبي وانتشار حالة عدم الاستقرار السياسي (نصيرات، 1997: صفحة 65).

كان لكل ذلك تأثير إجمالي بظهور أحزاب سياسية تأثرت جزئياً بالواقع السياسي، بما في ذلك الحزب القوميين العرب الذي تأسس عام 1952 بهدف معارضة الحكم في الأردن، وحزب البعث العربي الاشتراكي الذي تأسس عام 1950 متمسكاً بالأفكار القومية ويدعو إلى الوحدة والحرية والاشتراكية، والحزب الوطني الاشتراكي الذي تأسس عام 1954 ويعتبر من الناحية الأيديولوجية جزءًا من الأمة العربية ويدعو إلى الحرية والتحرير، وحزب الاتحاد الوطني الذي تأسس عام 1952 ويهدف إلى الدعوة إلى الوحدة العربية، وحزب الأمة الذي تأسس عام 1952 ويهدف إلى تطوير النظام الملكي والاستقلال، وحزب الإخوان المسلمين الذي تأسس عام 1946 بهدف بناء المجتمع والأفراد وفق الرؤية الإسلامية وتحرير المجتمع من الاستعمار، وحزب التحرير الإسلامي الذي تأسس عام 1952 لإقامة دولة إسلامية وأيديولوجيته المعارضة للحكم الأردني، والحزب الشيوعي الأردني الذي تأسس عام 1951 وكانت أهدافه مناهضة الاستعمار وحماية حقوق الطبقة العاملة (بني حسن، 1989: صفحة 103-104).

ثالثاً: مرحلة العمل الحزبي في الأردن خلال الفترة (1992-2016)

في 1992/8/2 أقر مجلس الأمة الأردني مشروع قانون الأحزاب السياسية رقم (22) لسنة 1992، مؤسسا لمرحلة جديدة من الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي بعد عام 1989. وظهر عدد من الأحزاب تتمحور حول أربعة اتجاهات سياسية وأيديولوجية: (الأحزاب القومية، اليسارية، الإسلامية، وأحزاب الوسطية المحافظة)، وتتكون من أحزاب قديمة وجديدة، احتفظ بعضها بقاعدته الشعبية وقوته السياسية، وأخرى

تراجعت شعبيته وقوته السياسية. وبشكل عام، تواجه معظم هذه الأحزاب بعض التحديات من مصادر داخلية وخارجية، فضلاً عن بعض الخلافات والانتقادات (المشاقبة، 2012: صفحة 107).

وبعد صدور قانون الأحزاب السياسية رقم (32) لسنة 1992، عادت الحياة الحزبية السياسية كجزء من العودة إلى الحياة الديمقراطية، وبموجب هذا القانون ظهرت الأحزاب السياسية رسمياً، وبلغ عدد الأحزاب السياسية حوالي (26) حزباً، وانخفض عدد الأحزاب السياسية في عام 2000 إلى (23) حزباً. وفي عام 2001 عاد عدد الأحزاب السياسية إلى (24) حزباً، وفي عام 2006 بلغ عدد الأحزاب المسجلة (36) حزباً. وبعد صدور قانون الأحزاب السياسية عام 2007 بلغ عدد الأحزاب السياسية (14) حزباً سياسياً تكيفت مع أحكام القانون الجديد (وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، 2025).

وصدر قانون الأحزاب السياسية عام 2012، وتضمن أحكاماً اعتبرت إيجابية، مثل إلغاء صلاحيات وزارة الداخلية في الموافقة على تأسيس الأحزاب السياسية، وأصبحت لجنة شؤون الأحزاب السياسية التابعة لوزارة التنمية السياسية. كما ألغيت صلاحية السلطة التنفيذية في حل الأحزاب السياسية، وفوضت هذه الصلاحية إلى القضاء وفق الأحكام التالية: (مخالفة الحزب أحكام المادة (16) فقرتين 2 و3 من الدستور، وإذا ثبت أن للحزب علاقات مع جهات أجنبية، وقبول الحزب لأي تمويل خارجي). وساهم قانون الأحزاب السياسية الصادر عام 2015 في زيادة عدد الأحزاب السياسية في الأردن. وقد وصل عددها حتى الآن إلى (35) حزباً سياسياً، ولكن بسبب عدة عوامل داخلية كهيمنة الهيكل الإداري والطبيعة الشخصية للأحزاب نفسها، فهي أحزاب غير فعالة في الحياة السياسية. ومن بين عوامل أخرى، يفتقر الأردنيون إلى الثقة في برامج الأحزاب، كما أن علاقاتهم ضعيفة مع الأحزاب السياسية (وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، 2025).

رابعاً: مرحلة العمل الحزبي في الأردن خلال الفترة (2016-2024)

في عام 2016، كان الأردن أحد الدول القليلة التي لا تزال تستخدم نظام التصويت الواحد غير القابل للتحويل. وقد تعرض هذا النظام لانتقادات منذ فترة طويلة بسبب قيوده، واستبدل به في عام 2016 التمثيل النسبي بالقائمة المفتوحة، وهو نظام يصوت فيه الناخبون لقائمة من اختيارهم ولمرشحين من اختيارهم ضمن تلك القائمة. وتشمل التعديلات أيضاً تخفيض عدد مقاعد مجلس النواب من 150 إلى 130 مقعد، وكان الهدف من التغيير هو تعزيز عملية انتخابية أكثر تمثيلاً، وهو الهيكل الذي ظل قائماً حتى انتخابات عام 2020، والتي تم بموجبها الاحتفاظ بـ 103 مقاعد من أصل 130 مقعداً. تم توزيع المقاعد الـ 27 المتبقية على 23 دائرة انتخابية من خلال التمثيل النسبي بقائمة مفتوحة، أما المقاعد الـ 27 المتبقية فهي مخصصة للنساء والأقليات العرقية المنتخبة بموجب نظام التعددية/الأغلبية (International Foundation for Electoral Systems, 2024).

وبحسب رصد المركز الوطني لحقوق الإنسان، ارتفع عدد أعضاء الأحزاب السياسية الأردنية بشكل طفيف عام 2018 مقارنة بالعدد الرسمي عام 2019، ليتجاوز 34 ألف عضو، فيما بلغ العدد الفعلي عام 2018 حوالي (34,957)، وبما أن هذا العدد لا يتجاوز عدد الشباب بين أعضاء الحزب (12,748)، فإن نسبة الشباب هي (36.47%)، وتبلغ نسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب قيادية في الأحزاب السياسية كنسبة من إجمالي المناصب القيادية (0.35%) (المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2019)، وفي عام 2022 بلغت عدد الأحزاب السياسية المرخصة في الأردن (53) حزباً سياسياً (الهيئة المستقلة للانتخاب، 2022).

ويُدخل القانون الانتخابي الجديد لعام 2022 تغييرات مهمة تهدف إلى تحديث الإطار السياسي في الأردن، وخفض سن الترشيح من 30 إلى 25 عاماً، وأضاف ثمانية مقاعد إلى مجلس النواب، وأدخل نظاماً انتخابياً مختلطاً. وفي ظل هذا النظام الجديد: (International Foundation for Electoral Systems, 2024)

- **تمثيل 97 مقعداً من أصل 138 من خلال 18 دائرة محلية:** بنظام التمثيل النسبي بالقوائم المفتوحة، ومن بين هذه المقاعد، هناك 18 مقعداً مخصصة للنساء (مقعد واحد في كل دائرة انتخابية محلية)، و7 مقاعد مخصصة للمسيحيين، ومقعدان مخصصان لأعضاء الأقليتين الشيشانية والشركسية. وللفوز بمقاعد في الدوائر الانتخابية المحلية الـ18، يجب أن تحصل القائمة على 7% على الأقل من إجمالي الأصوات في دائرتها الانتخابية. وفي الدوائر التي بها مقعدان تنافسيان يجب أن تتجاوز قائمتان على الأقل الحد الأدنى، والدوائر التي بها ثلاثة مقاعد تنافسية أو أكثر يجب أن تتجاوز ثلاث قوائم على الأقل الحد الأدنى من المعايير. إذا لم تكن هناك قوائم كافية لملء المقاعد المخصصة، فسيتم تخفيض العدد بنسبة 1% حتى يتم الوصول إلى الحد الأدنى المطلوب من القائمة. ويتراوح عدد الممثلين المنتخبين في كل دائرة محلية من 3 إلى 10 يتم تخصيص المقاعد المتنافسة باستخدام صيغة الحد الأقصى المتبقي، وتخصيص المقاعد المحجوزة باستخدام نظام التعددية/الأغلبية.
- **يتم تخصيص المقاعد الـ 41 المتبقية على المستوى المملكة في الدائرة العامة:** على أساس التمثيل النسبي بالقائمة المغلقة، حيث يعبر الناخبون عن تفضيلهم فقط للقوائم التي تمثل الأحزاب أو الائتلافات السياسية. وخصصت هذه المقاعد للأحزاب والتحالفات السياسية لضمان حصول ممثلي الأحزاب على 30% على الأقل من مقاعد النيابية في الانتخابات. وفي هذا التخصيص الوطني، يتم تخصيص مقعدين للمسيحيين ومقعد واحد لأعضاء الأقليتين الشيشانية والشركسية. ويجب أن يكون بين المرشحين الثلاثة الأوائل في قوائم الأحزاب امرأة واحدة على الأقل، وواحدة من بين المرشحين الثلاثة الأخيرين. ويجب أن يضم المرشحون الخمسة الأوائل في كل قائمة حزبية مرشحاً واحداً على الأقل تحت سن 35

عاماً. وللحصول على تمثيل وطني، يجب أن تحصل القائمة الحزبية على 2.5% على الأقل من إجمالي الأصوات، وأن تتجاوز ثلاث قوائم على الأقل الحد الأدنى. إذا استوفت أقل من ثلاث قوائم حزبية هذا الحد الأدنى من المتطلبات، فسيتم تخفيض بنسبة 0.5% حتى تتأهل ثلاث قوائم على الأقل. يتم استخدام صيغة الحد الأقصى المتبقي لتخصيص المقاعد.

سيحصل الناخبون في الانتخابات على ورقتي اقتراع – واحدة لدائرتهم الانتخابية المحلية والأخرى للدائرة الانتخابية الوطنية (العامة). وبموجب صيغة الحد الأقصى للباقي، يتم تخصيص المقاعد للقوائم على أساس الحصص الانتخابية الثابتة، على أن تمنح المقاعد بعدد المرات التي تصل فيها القائمة إلى الحصة الكاملة. وتخصص المقاعد المتبقية للقائمة الحاصلة على أكبر عدد من الأصوات المتبقية بعد طرح عدد الأصوات المخصصة من خلال المحاصصة.

وينص القانون الانتخابي الجديد على زيادة تدريجية في عدد المقاعد المخصصة للدوائر الانتخابية والأحزاب في جميع أنحاء المملكة في الانتخابات المستقبلية. وبحلول موعد الانتخابات النيابية الثانية والعشرين (المتوقعة عام 2028)، يجب تخصيص ما لا يقل عن 50% من المقاعد البالغ عددها 138 للأحزاب السياسية والتحالفات الحزبية. وبالنسبة للانتخابات النيابية الثالثة والعشرين (المتوقعة عام 2032)، يجب تخصيص ما لا يقل عن 65% من مقاعد البرلمان البالغ عددها 138 للأحزاب السياسية والتحالفات الحزبية (المادة 71 قانون الانتخاب رقم 4 لسنة 2022، ديوان التشريع والرأي).

وأجرى الأردن في 10 أيلول 2024، الانتخابات النيابية العشرين لمجلس النواب، وبلغت نسبة الناخبين الذين شاركوا فيها 32.2% ممن يحق لهم التصويت والبالغ عددهم ما يقارب 5 ملايين ناخب وناخبة، وبمقارنة في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر عام 2020 بنسبة 29.9% التي جرت على خلفية جائحة فيروس كورونا (كوفيد – 19). وتصدر حزب جبهة العمل الإسلامي في نتائج الانتخابات، حيث حصل على 31 مقعداً من أصل 138، أي 22.5% من المقاعد (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2024).

المطلب الثاني: تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس النيابية وأثرها على المشاركة السياسية في الأردن

تعتبر المشاركة السياسية جوهر التنمية السياسية وهي نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في رسم السياسات الوطنية وإدارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين، ولذلك فإن عملية مأسسة هذه المشاركة تتحقق من خلال الأحزاب السياسية ووظائفها المتعلقة بالتنشئة السياسية، والتثقيف

السياسي، والتجنيد السياسي، والصراعات السياسية بين القوى السياسية حول اتخاذ القرار السياسي، وصياغة السياسات العامة من خلال الأطر المؤسسية وآلياتها، وتشمل الأنشطة السياسية للأفراد والقوى السياسية التي تهدف إلى تعزيز أو التأثير على القرارات وعمليات صنع القرار داخل القنوات المؤسسية الحزبية، وهذا ما يؤدي إلى حقيقة أنه لا يمكن أن يكون هناك تطور سياسي حقيقي ما لم توجد أحزاب سياسية وتعطى دوراً حقيقياً في التعبير عن المصالح الفريدة والمتنافسة وتمثيلها في مناخ ديمقراطي جيد (السواعير، 2023: ص 26).

ومن هنا، سنتناول تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس النيابية (1989–2024) وفق قوانين الانتخاب الأردنية، وبيان أثرها على المشاركة السياسية:

- منذ استئناف الحياة النيابية عام 1989 وتجميد قانون الأحكام، وقبل صدور قانون الأحزاب السياسية، شاركت العديد من الأحزاب والحركات السياسية في انتخاب **المجلس الحادي عشر** في 1989/11/8، ووفق قانون الانتخاب رقم 22 لسنة 1986 وتعديلاته حصلت الأحزاب السياسية على 46% من إجمالي المقاعد، وبلغ إجمالي عدد المقاعد (37) مقعداً، وشاركت العديد من الأحزاب والتي بلغت عددها (7) أحزاب، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين التي فازت بـ (22) مقعداً وحققت نجاحاً كبيراً، ومن بين الأحزاب التي فازت بمقاعد، فاز حزب البعث العربي الاشتراكي بـ (مقعدين)، والتيار القومي بـ (4) مقاعد، والحزب الشيوعي بـ (مقعدين)، والمنظمات الفلسطينية كفتح والجبهة الشعبية على (4) مقاعد، فيما حصل كل من حزبي دار القرآن والدعوة الإسلامية على (مقعد واحد) (المشاقبة، 2023: صفحة 127).
- اعتمد **مجلس النواب الثاني عشر** نظام الصوت الواحد منذ إجراء الانتخابات في تاريخ 1993/11/8، وتم تعديل الوضع القانوني للأحزاب السياسية بصدور قانون الأحزاب السياسية رقم 32 لعام 1992، وحصلت على (33) مقعداً بنسبة 41% من مجموع المقاعد، حيث حصل حزب جبهة العمل الإسلامي على (17) مقعداً، وحزب التجمع الوطني على (4) مقاعد، وحزب العهد على (3) مقاعد، وحصل حزب اليقظة على (مقعدين)، وحصل كل من حزب المستقبل وحزب الوطن والحزب الديمقراطي الاشتراكي والحزب العربي الديمقراطي وحزب الوحدة وحزب التقدم وحزب العدالة وحزب البعث العربي الاشتراكي على (مقعد واحد) كل منهما (Schenker, 2001).
- أُجريت انتخابات **المجلس الثالث عشر** في 1997/11/4، وبسبب مقاطعة جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها، وبالرغم من المقاطعة شارك في الانتخابات (11) حزباً وحصلوا على نسبة 0.8% من إجمالي عدد المقاعد أي ما مجموعه (7) مقاعد (Inter–Parliamentary Union, 1997). أما بالنسبة إلى انتخابات **المجلس الرابع عشر** أُجريت في 2003/7/17، وشارك فيها ما يقارب (54)

مرشحاً من الأحزاب السياسية، وفاز حزب جبهة العمل الإسلامي بـ (17) مقعداً بنسبة 12.2% من إجمالي المقاعد، وحزب التيار القومي اليساري بـ (مقعدين)، وحزب الاتجاه الوطني حصل على (5) مقاعد، وحزب الوسط المعتدل (الوطن الدستور) على (15) مقعداً بمجموع (39) مقعداً بنسبة 35% (International Foundation for Electoral Systems, 2003).

- أجرى **مجلس النواب الخامس عشر** انتخابات نيابية في 2007/11/20، حيث وصل نواب الأحزاب إلى (8) مقاعد، حيث حصل حزب جبهة العمل الإسلامي على (6) مقاعد بنسبة 6.6%، وحزب الوسط الإسلامي على (مقعدين). أما بالنسبة إلى انتخابات **المجلس السادس عشر** أُجريت في تاريخ 2010/11/9، وحصلت كل الأحزاب على (12) مقعداً بسبب مقاطعة جماعة الإخوان المسلمين للانتخابات، وحصل حزب الوسط الإسلامي على (مقعدين)، وحزب التيار الوطني على (6) مقاعد، وحزب حشد على (مقعد واحد) وحزب الحرية على (مقعد واحد)، وحزب الجبهة الأردنية الموحدة على (مقعدين) (المشاقبة، 2023: صفحة 128).
- أما بالنسبة إلى **المجلس السابع عشر** فقد شاركت معظم الأحزاب السياسية في الانتخابات التي أجريت بتاريخ 2013/1/23، حيث حصل كل حزب سياسي على ما مجموعه (33) مقعداً بنسبة 25%، كما حصل حزب جبهة العمل الإسلامي على (15) مقعداً بنسبة 10.6%، وحزب الجبهة الأردنية الموحدة على (8) مقاعد، والاتحاد الوطني على (مقعدين)، وحزب الرسالة وحزب البعث العربي الاشتراكي بـ (مقعدين) لكل منهما، وحزب البعث العربي التقدمي وحزب التيار الوطني وحزب الشباب الوطني وحزب جبهة العمل الوطني بـ (مقعد واحد) (الخوالدة، 2013، صفحة 23).
- أُجريت انتخابات **المجلس النيابي الثامن عشر** في 2016/9/20، وحصلت الأحزاب السياسية المشاركة على (24) مقعداً، أي ما نسبته 18% من إجمالي المقاعد، حيث حصل حزب جبهة العمل الإسلامي على (9) مقاعد، وحزب التيار الوطني على (4) مقاعد، وحصل كل من حزب المؤتمر الوطني "زمزم" (3) مقاعد، وحزب الوسط الإسلامي (3) مقاعد، وحزب العدالة والإصلاح على (مقعدين)، وحصل كل من الأحزاب: "الاتحاد الوطني، والعون، والأحزاب اليسارية والقومية، وحشد" على (مقعد واحد) (Sowell, 2016). أما بالنسبة إلى انتخابات **المجلس التاسع عشر** أُجريت في 2020/11/10، وبلغت نسبة تمثيل الأحزاب السياسية في البرلمان 9.2%، وخصصت المقاعد لحزب جبهة العمل الإسلامي (5) مقاعد، وحزب الوسط الإسلامي (5) مقاعد، وحزب الجبهة الأردنية الموحدة (مقعداً واحداً)، وحزب الوفاء الأردني (مقعداً واحداً) (Inter-Parliamentary Union, 2020).
- أما بالنسبة إلى **مجلس النواب العشرين** أُجريت الانتخابات النيابية في 2024/9/10، وحصلت الأحزاب السياسية المشاركة على (41) مقعداً على مستوى الدائرة العامة، أي ما نسبته 29.71% من إجمالي

المقاعد (138) مقعداً، حيث تصدر حزب جبهة العمل الإسلامي بحصوله على (17 مقعداً) على الدائرة العامة و(14) مقعداً على الدوائر المحلية بمجموع (31 مقعداً)، وحزب الميثاق الوطني على (4) مقاعد على الدائرة العامة و(17) مقعداً على الدوائر المحلية بمجموع (21 مقعداً)، وأيضاً حصل حزب إرادة على (3) مقاعد على الدائرة العامة و(16) مقعداً على الدوائر المحلية بمجموع (19 مقعداً)، وحصل حزب تقدم على (3) مقاعد على الدائرة العامة و(5) مقاعد على الدوائر المحلية بمجموع (8 مقاعد)، وحزب الوطني الإسلامي على (3) مقاعد على الدائرة العامة و(4) مقاعد على الدوائر المحلية بمجموع (7 مقاعد)، وحزب الاتحاد الوطني على (3) مقاعد على الدائرة العامة و(2) ومقعدين على الدوائر المحلية بمجموع (5 مقاعد)، وحصل كل من حزب (الأرض المباركة، والعمال، وعزم، تحالف حزب نماء وحزب العمل) على (2) مقعدين لكل منهما على مستوى الدائرة العامة. أما بالنسبة إلى كل من (حزب المدني الديمقراطي الأردني، حزب الشباب الأردني) حصل على (1) مقعد لكل منهما على مستوى الدوائر المحلية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2024).

وبين الجدول/ الشكل التالي أعداد الأحزاب السياسية الممثَّلة في مجلس النواب حسب القوانين، بالإضافة إلى عدد المقاعد التي حصلت عليها تلك الأحزاب خلال الفترة (1989–2024).

الجدول/ الشكل رقم (1):

تمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب الأردني (1989-2024) من حيث عدد المقاعد وقوانين الانتخاب

المجلس النيابي	السنة	قانون الانتخاب	عدد المقاعد
المجلس النيابي الحادي عشر	1989	حسب قانون الانتخاب المعدل رقم 23 لعام 1989 نظام القائمة المفتوحة	37
المجلس النيابي الثاني عشر	1993	حسب قانون الانتخاب رقم 15 لسنة 1993 نظام الصوت الواحد	33
المجلس النيابي الثالث عشر	1997	حسب قانون الانتخاب رقم 15 لسنة 1993 نظام الصوت الواحد	7
المجلس النيابي الرابع عشر	2003	حسب قانون الانتخاب رقم 15 لسنة 1993 نظام الصوت الواحد	17
المجلس النيابي الخامس عشر	2007	حسب قانون الانتخاب رقم 15 لسنة 1993 نظام الصوت الواحد	8
المجلس النيابي السادس عشر	2010	حسب قانون الانتخاب رقم 15 لسنة 1993 نظام الصوت الواحد	12
المجلس النيابي السابع عشر	2013	حسب قانون الانتخاب رقم 25 لسنة 2012 النظام المختلط	33
المجلس النيابي الثامن عشر	2016	حسب قانون الانتخاب رقم 6 لسنة 2016 نظام القائمة النسبية المفتوحة	24
المجلس النيابي التاسع عشر	2020	حسب قانون الانتخاب رقم 6 لسنة 2016 نظام القائمة النسبية المفتوحة	12
المجلس النيابي العشرين	2024	حسب قانون الانتخاب رقم 4 لسنة 2022	41

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد إلى (طهبوب، 2023، صفحة 271-272 & مجلس النواب الأردني، 2024)

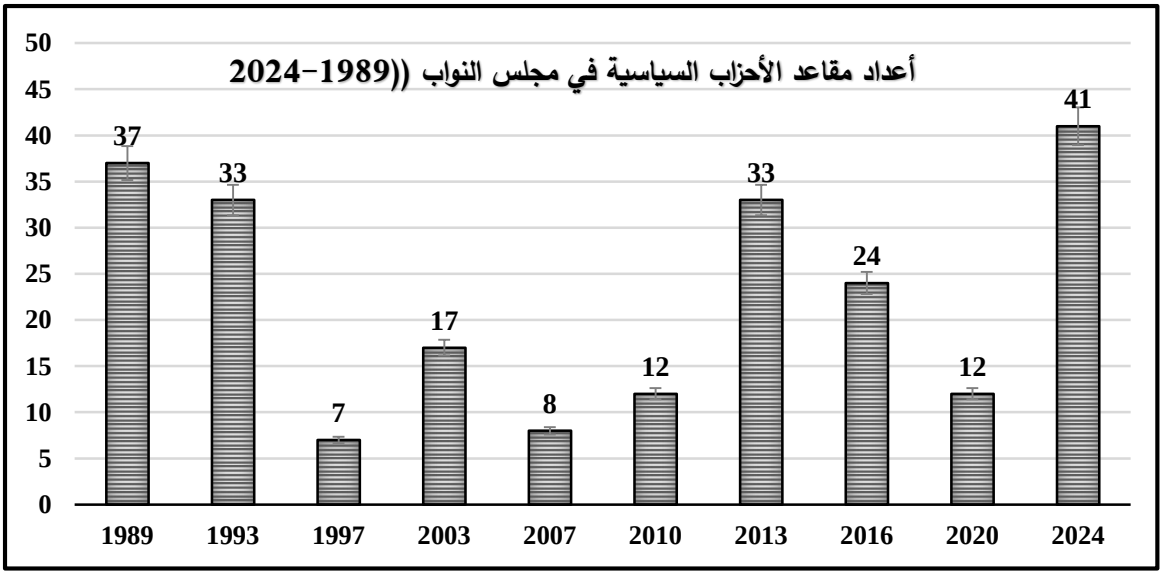

ومن الجدول أعلاه نجد أن مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية من عام 1989 إلى عام 2020 تضمنت تغييرات في ثلاثة قوانين انتخابية، وقد أجريت انتخابات عام 1989 وفق قانون الانتخابات رقم (23) لسنة 1989 والذي كان نظام القائمة المفتوحة الذي سمح للأحزاب السياسية بالمشاركة في الانتخابات وتحقيق نتائج مهمة، وتعتبر هذه المرحلة أهم مرحلة في عملية التحول الديمقراطي للأحزاب السياسية. ولكن بعد تعديل هذا القانون وتطبيق نظام الصوت الواحد ثم النظام المختلط ثم نظام القائمة

النسبية المفتوحة، أدت هذه القوانين إلى زيادة التنوع السياسي وزيادة المشاركة الحزبية، إلا أنها كان لها تأثير سلبي على المشاركة السياسية وتمثيل الأحزاب.

وعلى وجه التحديد، مثّل مجلس النواب (16، 17، 18 و19) خلال أربعة مجالس نيابية (2010–2020). ومن بينها، حصل المجلس النيابي الـ 17 على أعلى رقم في المجالس النيابية السابقة خلال الفترة (2010–2020)، أما الأحزاب الممثلة لمجالس النيابية (16، 18، 19) جاءت بمقاعد منخفضة نسبياً.

أما المجلس النيابي الـ 20 مثّل أعلى رقم في المجالس النيابية السابقة خلال الفترة (1989–2024)، حيث إن انتخابات التي أجريت عام 2024 للمجلس النيابي العشرين وفق قانون انتخابي جديد حسب قانون الانتخاب رقم 4 لسنة 2022، الذي جاء في مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية؛ من أجل تعزيز الحياة السياسية في الأردن وتطويرها من خلال تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس النيابية، وأن يكون عدد مقاعد تمثيل الأحزاب السياسية (41 مقعداً).

المطلب الثالث: التحديات المؤثرة على العمل الحزبي في الأردن

أدت عملية التنشئة السياسية التي نفذتها الحكومات الأردنية المتعاقبة منذ استقلال المملكة إلى تكوين تصور سلبي لدى المواطنين الأردنيين عن الأحزاب السياسية، حيث تعتبر التنظيمات الحزبية ذات أهداف ووسائل غير مشروعة (العدوان، 2014: صفحة 312). ويمكن أن نذكر أسباب ابتعاد وعزوف أفراد المجتمع الأردني عن الأحزاب السياسية للمشاركة وهي: (السواعير، 2023، صفحة 30)

1. معظم كوادر وقيادات الأحزاب السياسية الأردنية يفتقرون إلى الخبرة والمعرفة في التنظيمات الحزبية، فالأحزاب السياسية هي مؤسسات سياسية تحتاج إلى الوقت والجهد واللوائح الداخلية الدقيقة لتنظيم العمل والخطط لتحقيق الأهداف في الوقت المحدد.
2. يرتبط تشكيل الأحزاب السياسية الأردنية بشخصيات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية معروفة في المجتمع الأردني، مما يؤدي إلى الخلط بين أهداف الحزب وأهداف رئيسه أو أمينه العام، مما يجعل المواطنين الأردنيين يترددون في الانضمام إلى هذا الحزب السياسي أو ذاك خوفاً من أن يُنظر إليه على أنه ولاء لهذا الشخص أو ذاك.
3. التشابه الشديد في أفكار وأهداف وبرامج غالبية الأحزاب السياسية في الأردن متشابهة إلى حد كبير، مما يسبب إرباكاً لدى المواطنين عند التفكير في الأحزاب السياسية التي ينتمون إليها.
4. قانون الصوت الواحد الذي قلل من الطبيعة السياسية للعملية الانتخابية، وقلل من أهمية الأحزاب، واستبدل القبلية بالقومية بدلاً من تأييد السياسات التي يستخدمها المرشحون في جميع أنحاء الدولة، ويصبح المرشح الناجح بعد ذلك ممثلاً للعشيرة أو المنطقة أو المحافظة بدلاً من فلسفة سياسية محددة.

معظم التحديات التي تواجه العمل الحزبي في الأردن تم تأكيدها وتلخيصها من خلال استطلاعات الرأي العام التي أجراها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية في السنوات الأخيرة حول أسباب عزوف المواطنين عن المشاركة في الانتخابات السياسية. وبالتالي نتائج أسباب فشل ممارسة العمل الحزبي في الأردن كما يلي: (مركز الأبحاث الاستراتيجية، 2003: صفحة 34):

1. البرامج الحزبية لا تتناول القضايا التي تهم المواطنين.
2. اعتماد بعض الأحزاب السياسية على النفوذ العائلي أو القبلي أو الإقليمي.
3. افتقار الأطراف المعنية إلى التأثير الواضح على مجريات الأمور.
4. العداء للقيم الدينية التي تقسم الدولة إلى طوائف وأحزاب سياسية.
5. عدد الأحزاب السياسية في تزايد مستمر.

مما سبق نلاحظ، أن ضعف تجربة الأحزاب السياسية في الأردن لا يشجع المواطنين الأردنيين على الانضمام إلى أحزاب ذات برامج ضعيفة، بالرغم أن الأحزاب السياسية تعتبر من أهم مرتكزات التنمية السياسية بسبب الدور المهم الذي تلعبه في الحياة السياسية المعاصرة، وأن نظرة مختصرة على طبيعة وظائف الأحزاب السياسية ستساعد في التأكيد على الدور الذي تلعبه في عملية التنمية السياسية.

حيث تعمل الأحزاب السياسية على زيادة الوعي العام وتوجيهها من خلال التثقيف السياسي والحزبي لضمان مشاركة المواطنين في الحكم والتعبير عن آرائهم ومصالحهم، وتعزيز دور المواطنين في العمليات السياسية التي تجري في إطار النظام السياسي إلى جذب اهتمامهم بالشأن العام، لتوعيتهم بحقوقهم وحرياتهم وطرق التعبير عنها. ووجود الأحزاب السياسية يحتاج إلى التأكيد على الآراء المعارضة وغيرها وإمكانية تنظيم خلافة سلمية كما تعتبر من المؤسسات الأساسية لتحقيق حقوق الإنسان والحرية السياسية من خلال تنظيم الأفراد للمشاركة الفعالة في الحياة السياسية.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل الأحزاب السياسية لتنمية القادة السياسيين وتدريبهم وتأهيلهم للعمل السياسي، كما تعد الأحزاب السياسية أيضاً قنوات للتواصل بين الحكومة والشعب، مما يوفر للسلطات فرصاً لفهم آراء الناس ورغباتهم وديناميكيتاهم. فالمشكلة الرئيسة للعمل الحزبي في الأردن عدم وجود مجموعات وحركات رئيسة قادرة على قيادة عمل الحزب بفعالية، وبناء حياة نيابية نشطة ومؤثرة قد تؤدي إلى تداول السلطة بين الأحزاب السياسية الرئيسية في الأردن.

المبحث الثاني: المشاركة السياسية في الانتخابات النيابية الأردنية

المشاركة بتعبيرها العام تعني اكتساب الفرد لشيء ما، إذ هي الصلة بين الفرد والكلي (طهبوب، 2003: صفحة 7). وإن معنى المشاركة له آثار إيجابية وقيمة على الأنظمة السياسية المعاصرة، ويشير مصطلح المشاركة عادة إلى الدعم الشعبي للقادة الحكوميين المؤثرين في قيادة وإدارة العمل السياسي. ويمكن تلخيص التعريفات المختلفة للمشاركة في المفهوم التالي: "منح المواطنين فرصاً متساوية للمشاركة في الحكومة والمساهمة في تنمية الدولة (الباز، 2006: صفحة 15).

ويرى الباحث بأن المشاركة السياسية هي قضية بنيوية تبدأ بالوعي السياسي، وتشمل التنمية المعرفية الذاتية والجماعية، وتشمل جميع جوانب الحياة الاجتماعية والعلمية والاقتصادية والتعليمية، وهي نتيجة انعكاس للحياة السياسية.

المطلب الأول: واقع المشاركة السياسية في الأردن

وبالعودة إلى واقع المشاركة السياسية في الأردن، يمكن التعبير عن توجهات الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حول المشاركة السياسية:

يرى الملك عبد الله الثاني ابن الحسين أن مشاركة المواطنين الأردنيين في الشأن السياسي لن يكون لها أثر إيجابي إلا إذا آمنوا بـ "المواطنة الفاعلة" التي تقوم على ثلاث مرتكزات (أسس)، وهي (الورقة النقاشية الملكية الرابعة، 2013):

1. **حق المشاركة:** تعني أن يقوم الجميع بدور فاعل في تقدم الدولة، وتهدف إلى خلق شعب واعي لخدمة وطنه. ويأخذ شكل مشاركة المواطنين في القرارات التي تحدد سياسات الدولة من خلال الوسائل المتمثلة في حق التصويت، وحق تولي الوظائف.
2. **واجب المشاركة:** دعا جلالة الملك المواطنين الأردنيين إلى التأكد من أن مشاركتهم السياسية لا تقتصر على التصويت في أي عملية انتخابية، بل يجب أن يشاركوا بفعالية في كافة جوانب الحياة السياسية والمدنية. أي يتعين على كل مواطن أن يشارك في تحديد احتياجات الدولة، وتشخيص المشاكل والتحديات التي تواجهها، وفي اتخاذ القرار على أساس بيئة تمكينية يستطيع فيها أن يعكس مشاركته.
3. **مسؤولية المشاركة:** يحرص كل مواطن على المشاركة في العمل السياسي وأن تكون قراراته ومواقفه متوافقة مع المصلحة العامة.

المطلب الثاني: المشاركة السياسية في الانتخابات النيابية في الأردن

مع تقدم انتخابات مجلس النواب (الحادي عشر) لعام 1989، صوت المواطنون بحماس في صناديق الاقتراع، وبلغت نسبة المشاركة الانتخابية 63.2%، وحصل حزب جبهة العمل الإسلامي على (22) مقعداً. وفي انتخابات مجلس النواب (الثاني عشر) لعام 1993، ارتفعت نسبة المشاركة بنحو 5% إلى أن وصلت 68.15%. أما المجلس (الثالث عشر) المنتخب عام 1997 فقد انخفضت نسبة المشاركة فيه إلى 55.99%، وفي مجلس النواب (الرابع عشر) لعام 2003 بلغت نسبة التصويت 58.87%، وحصل حزب جبهة العمل الإسلامي على (17) مقعداً، وحصلت بعض الأحزاب على تمثيل بسيط، فيما فشلت العديد من الأحزاب لعدم حصولها على أي مقعد. وحصل الاتجاه اليساري على (مقعدين)، والتيار القومي على (5) مقاعد، وحزب الوطني الدستوري (الاتجاه المعتدل) على (15) مقعداً (International Foundation for Electoral Systems, 2003).

أما مجلس النواب (الخامس عشر) لعام 2007، بلغت نسبة المشاركة في 58%، وفي مجلس النواب (السادس عشر) لعام 2010، بلغت نسبة المشاركة في 37.1%، وعدد الأحزاب السياسية (8) أحزاب فازت بـ (24) مقعداً، حزب العمل الإسلامي (9) مقاعد، حزب التيار الوطني (4) مقاعد، حزب المؤتمر الوطني (3) مقاعد، حزب الوسط الإسلامي (3) مقاعد، حزب العدالة والإصلاح (مقعدين)، حزب الاتحاد الوطني وحزب العون الأردني وائتلاف الأحزاب القومية واليسارية (مقعد واحد) لكل منهما (جريدة الوقائع الإخبارية، 2024).

وفي انتخابات مجلس النواب (الثامن عشر) لعام 2016، بلغت الكوتا للنساء (15) مقعداً، وللمسيحيين (9) مقاعد، وللشركس والشيشان (3) مقاعد. وكانت المنافسة عالية، حيث تنافس على كل منها بنسبة 9.6% لكل مقعد واحد. حيث أُجريت الانتخابات في 2016/9/20 وبلغ عدد الأشخاص الذين يحق لهم التصويت حوالي (4.25) مليون شخص، شارك منهم (1.5) مليون ونصف، وبلغت نسبة المشاركة الإجمالية 37.1%. وكانت أقل نسبة تصويت على مستوى المحافظات هي العاصمة بنسبة 23.5%، وأعلى نسبة تصويت كانت في البادية الجنوبية حيث بلغت 83.39% (مركز الرأي للدراسات والتدريب الإعلامي، 2016).

أما في انتخابات مجلس النواب (التاسع عشر) لعام 2020 فقد وصلت نسبة المشاركة إلى 29% نتيجة جائحة كورونا التي تسببت في مخاوف صحية لدى المواطنين في مشاركتهم، وأيضاً غياب الثقة في

العملية السياسية أدى إلى عزوفهم عن التصويت مما أثر على انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات (مظهر، 2024).

وفي انتخابات مجلس النواب (العشرين) لعام 2024، أُجريت في 2024/9/10 وبلغت نسبة المشاركة 32.25%. وشهدت ارتفاعا ملحوظا عن نسبة المشاركة في مجلس التاسع عشر، نتيجة إلى التعديلات التي عملت على قانون انتخابي جديد وهو (قانون الانتخاب رقم 4 لسنة 2022) الذي جاء في مخرجات اللجنة الملكية لتحديث السياسي لتعزيز الحياة السياسية في الأردن والتي تمثلت في تقسيم الدوائر إلى الدائرة العامة الحزبية على مستوى المملكة والدائرة المحلية على مستوى دوائر المحافظات، بالإضافة إلى زيادة عدد المقاعد لتصبح 138 مقعداً، وهذا يخلق جاذبية أكبر للناخبين الذين يرون أن هذه الانتخابات أصبحت أكثر توافقاً مع احتياجاتهم وأولوياتهم، ويزيد من نسبة الإقبال على صناديق الاقتراع (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2024).

وبناءًا على المعلومات الواردة أعلاه، يمكننا دراسة تطور المنافسة الانتخابية في الانتخابات النيابية خلال الفترة (1989–2024). ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): تطور المنافسة الانتخابية في الانتخابات النيابية الأردنية "1989–2024"

المجلس النيابي	السنة	عدد الاحزاب	نسبة مشاركتها	عدد المرشحين	عدد مقاعد المجالس	
المجلس النيابي الحادي عشر	1989	8	%12	647	80	
المجلس النيابي الثاني عشر	1993	14	%19	536	80	
المجلس النيابي الثالث عشر	1997	10	%14	547	80	
المجلس النيابي الرابع عشر	2003	12	%17	765	110	
المجلس النيابي الخامس عشر	2007	11	%15	885	110	
المجلس النيابي السادس عشر	2010	12	%18	763	120	
المجلس النيابي السابع عشر	2013	14	%25	1518	150	
المجلس النيابي الثامن عشر	2016	39	%31	1253	130	
المجلس النيابي التاسع عشر	2020	41	%32	1674	130	
المجلس النيابي العشرين	2024	25	%21 (الدائرة العامة)	686 (الدائرة العامة)	41	138
				954 (الدائرة المحلية)	97	

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى (الزعبي، 2023، صفحة 29) & (الهيئة المستقلة للانتخاب، 2024)

ويبين الجدول تطور الديناميكيات الانتخابية في الأردن على مدى فترات برلمانية مختلفة، ويعرض التغيرات في عدد المرشحين الذين يخوضون الانتخابات البرلمانية والتقلبات المقابلة في توزيع المقاعد

البرلمانية. ويعكس هذا التطور المشهد المتغير للمنافسة الانتخابية والمشاركة السياسية في الدولة على مدى العقود الثلاثة الماضية.

ولذلك، من الاتجاهات المهمة التي أبرزتها البيانات زيادة عدد المرشحين الذين يتنافسون على مقاعد البرلمان، بدءاً من 647 مرشحاً في البرلمان الحادي عشر وانتهاءً بـ 1674 مرشحاً في البرلمان التاسع عشر، يدل هذا الارتفاع في الأعداد على الاهتمام والمشاركة المتزايدين في العملية السياسية من قبل الأفراد الذين يتوقون إلى تمثيل دوائرهم الانتخابية في البرلمان. وأيضاً في البرلمان العشرين الذي تم فيه ترشيح المرشحين وفقاً للدائرة العامة (الحزبية) بـ 686 مرشحاً والدائرة المحلية بـ 954 مرشحاً بمجموع (1640) مرشحاً، والذي تم زيادة عدد المقاعد به ليصبح 138 مقعداً يمثلون المجلس.

بالإضافة إلى ذلك، يوضح الجدول التقلبات في عدد المقاعد النيابية المتاحة خلال الدورات النيابية. وبينما ظل عدد مقاعد المجلس ثابتاً عند 80 مقعداً بين المجلس الحادي عشر والثاني عشر، وتراوح عدد المقاعد بين 110 و150 مقعد في الفترات اللاحقة. وفي المجلس النيابي العشرين تم زيادة 8 مقاعد عن المجلس التاسع عشر ليصبح عدد مقاعد المجلس 138 مقعداً. لذلك، قد تعكس هذه الاختلافات تعديلات على القوانين الانتخابية وإعادة تقسيم الدوائر مما يؤثر على توزيع التمثيل البرلماني.

ويتضح من الجدول أن الفترة من 1989 إلى 2010 شهدت نسب مشاركة حزبية ضعيفة نسبياً (تتراوح بين 12% و19%)، وهي فترة تميزت بسيطرة الاتجاهات العشائرية والمستقلين، وضعف الإطار القانوني الذي يُعزز العمل الحزبي. والفترة من 2013 إلى 2020 أظهرت قفزة ملحوظة في نسب المشاركة الحزبية، حيث بلغت في 2016 (52%)، وفي 2020 (54%)، ما يُشير إلى نوع من الانفراج أو الحراك السياسي الذي سمح بتمكين نسبي للأحزاب. وفي عام 2024 يُسجّل تراجعاً حاداً في نسبة المشاركة الحزبية إلى 21%، بالرغم من التعديلات الدستورية والقانونية التي كان يُفترض أن تُعزز دور الأحزاب مثل (تخصيص قوائم حزبية على مستوى الدائرة العامة)، إلا أن النتائج تُظهر إحجاماً أو عدم قدرة تنظيمية للأحزاب على المنافسة الفعالة.

وعليه، يرى الباحث أن الأرقام الواردة في الجدول تعكس حالة من عدم الاستقرار والتذبذب في أداء الأحزاب السياسية الأردنية، وهي مرآة لخلل مزدوج بأن هناك تحديات بنيوية داخل الأحزاب تتمثل في (ضعف التنظيم، قلة الكوادر، وتشتت البرامج السياسية). ومن جهة أخرى، توجد معوّقات مؤسساتية أضعفت ثقة الأحزاب في العملية الانتخابية، منها: (تصميم قوانين انتخاب لا تُحفز العمل الجماعي الحزبي، واستمرار التأثير العشائري والاجتماعي على خيارات الناخبين). وإن تراجع نسبة المشاركة في 2024 يُعد مؤشراً سلبياً

رغم الإصلاحات الدستورية، يطرح تساؤلاً حول مدى فاعلية هذه الإصلاحات إن لم تُرافقها إصلاحات على مستوى الثقافة السياسية، الإعلام، والتمويل، إضافة إلى إعادة هيكلة الأحزاب لتكون مؤسسية وتمثيلية فعلاً.

وعليه، يمكننا التطرق إلى مقارنة أعداد المقترعين في الانتخابات النيابية (2013–2024) حسب النوع الاجتماعي والنسب المئوية.

الجدول رقم (3):

مقارنة أعداد المقترعين في الانتخابات النيابية النيابية (2013–2024) حسب النوع الاجتماعي والنسب المئوية

المجلس النيابي	النوع الاجتماعي		المجموع	النسبة المئوية %
	ذكر	أنثى		
المجلس النيابي السابع عشر (2013)	657,542	630,501	1,288,043	%56.67
المجلس النيابي الثامن عشر (2016)	775,684	716,716	1,492,400	**%37.10**
المجلس النيابي التاسع عشر (2020)	749,630	638,081	1,387,711	%29.00
المجلس النيابي العشرين (2024)	854,542	783,809	1,638,351	%32.25

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى:

(التقرير النهائي لمخرجات مراقبة الانتخابات البرلمانية الأردنية، 2020: صفحة 23) & (التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام 2016: صفحة 139–140) & (الهيئة المستقلة للانتخاب، 2024)

وتشير البيانات إلى وجود اختلاف في نسبة مشاركة الناخبين والناخبات خلال الانتخابات النيابية (2013–2024)، حيث إن عدد الناخبين الذكور أعلى من عدد الناخبات في جميع المجالس: (الدورة الـ17، الـ18، الـ19، الـ20). وبذلك ارتفع إجمالي عدد الناخبين من مجلس النواب السابع عشر عام 2013 إلى مجلس النواب الثامن عشر عام 2016، مما يشير إلى أن الاهتمام والمشاركة في العملية الانتخابية ربما يكون قد زاد خلال هذه الفترة. ومع ذلك، كان إجمالي إقبال الناخبين على المجلس التاسع عشر في عام 2020 أقل قليلاً مما كان عليه في الانتخابات السابقة، مما قد يستدعي مزيدًا من التحقيق في العوامل التي تؤثر على مشاركة الناخبين. وعلى العكس شهد المجلس النيابي العشرون أعلى عدد من المجالس السابقة، وذلك يعود إلى تطبيق قانون الانتخاب رقم 4 لسنة 2022 الذي يعزز المواطنين على تشجيعهم في المشاركة السياسية.

الأسباب الرئيسة والمعيقة لمشاركة الأحزاب السياسية

تواجه الأحزاب السياسية في الأردن عدة تحديات تُعيق مشاركتها الفاعلة في الانتخابات النيابية، من أبرزها: (الخوالدة، 2015)

1. **التركيبة العشائرية للرأي العام:** تُهيمن الاعتبارات العشائرية على السلوك الانتخابي في الأردن، مما يُضعف من فرص الأحزاب السياسية في الحصول على دعم الناخبين، ويُعزز من تفوق المرشحين المستقلين ذوي الخلفيات العشائرية على المرشحين الحزبيين.
2. **تمويل الأحزاب السياسية:** تعاني الأحزاب من صعوبات في التمويل، حيث يُنظر إلى تدخل الحكومة في تمويل الأحزاب، لذلك ويُفضل أن تُترك مسألة التمويل لمؤسسات مستقلة لضمان الشفافية والاستقلالية.
3. **الموروث الاجتماعي والثقافة السياسية السائدة:** تُكرس الثقافة الاجتماعية والسياسية الخوف من العمل الحزبي، ويُعيق النظام الاجتماعي والقبلي والعشائري فرص الأحزاب في فرض نماذجها القيادية في المجتمع.
4. **ضعف البنية التنظيمية والهيكلية:** تعاني العديد من الأحزاب من ضعف في التنظيم الداخلي، مما يُؤثر على قدرتها في التواصل مع الجماهير وتقديم برامج سياسية فعّالة.
5. **غياب البرامج السياسية الواضحة:** يفتقر العديد من الأحزاب إلى برامج سياسية واضحة ومحددة، مما يُضعف من جاذبيتها لدى الناخبين ويُقلل من قدرتها على المنافسة في الانتخابات.
6. **الاعتماد على الشخصيات بدلاً من البرامج:** تميل بعض الأحزاب إلى الاعتماد على شخصيات معينة بدلاً من التركيز على البرامج والسياسات، مما يُؤثر سلباً على مصداقيتها وفاعليتها السياسية.
7. **كثرة الأحزاب السياسية على الساحة الأردنية:** أعاق الحركة خاصة أنها في معظمها متشابهة في أفكارها وبرامجها وأهدافها.

وخلاصة القول، ربما يكون ضعف مستوى المشاركة السياسية في الانتخابات النيابية هو السبب الأهم وراء وجود أزمة حقيقية في نسبة المشاركة السياسية في الأردن. أي أن معظم النواب لا ينتمون إلى حزب سياسي حقيقي، ودورهم يقتصر على المشاريع الشخصية، والنائب كممثل شخصي يقتصر على وظيفته تهدئة قاعدته الشعبية من خلال الخدمة، والتي في هذا الوقت مع الخدمة، أصبحت الصلاحيات ذات الصلة في يد الحكومة، مما يغير وظيفة النواب من التشريع ومراقبة الأداء الحكومي إلى استرضاء الحكومة، بهدف الحصول على الخدمات حتى يتمكن النواب من ضمان عودتهم إلى البرلمان في الدورات المقبلة. لذلك، فإن الحكومة تحتاج من النائب أن يصمت ويمنحها الثقة، وأمام هذا الوضع يفقد العمل البرلماني دوره الرقابي السياسي ولا يمكن لأي حكومة في مجلس النواب أن تفشل لأن النواب يطالبونها بتقديم الخدمات (الزعبي، 2023: صفحة 24). وربما تكون هذه الأسباب وغيرها من الأسباب الاجتماعية والمؤسسية التي ساهمت في تراجع معدلات المشاركة السياسية للناخبين الأردنيين في الانتخابات النيابية خلال فترة الدراسة، ويُبين في الجدول تطور نسبة إقبال الناخبين على التصويت في الانتخابات النيابية

الأردنية على مدى تسع دورات انتخابية، ويعكس مستويات المشاركة السياسية الفعلية للمواطنين في صناديق الاقتراع.

الجدول رقم (4): النسب المئوية للمشاركة في الانتخابات النيابية (1989–2024)

السنة	النسبة المئوية %
1989	%63.20
1993	%68.15
1997	%55.99
2003	%58.87
2007	%57.00
2010	%53.00
2013	%56.67
2016	**%**37.10
2020	%29.00
2024	%32.25

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى:

(المشاقبة، 2023: صفحة 124) & (جريدة الوقائع الإخبارية، 2024) & (الهيئة المستقلة للانتخاب، 2024)

ومن خلال تحليل الجدول أعلاه يتبين لنا أن نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات النيابية تسير في اتجاه تنازلي منذ عام 1989، فقد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية 63.20%، وهي تنخفض عاماً بعد عام حتى وصلت إلى 29% في عام 2020. وأيضاً في عام 2024 بلغت 32.25%. وعليه، فإن هناك عدة أسباب لهذا التراجع عن المشاركة في العملية الانتخابية، منها: فقدان الثقة في النواب، وتزايد ابتعادهم عن المصالح العامة تجاه المصالح الخاصة، وتراجع الأداء العام للبرلمان على صعيد الرقابة السياسية، علاوة على ذلك هناك تصور عام بأن المرشحين ذوو جودة منخفضة لا علاقة لهم بالمصلحة العامة.

الشكل رقم (2): النسب المئوية للمشاركة في الانتخابات النيابية (1989-2024)

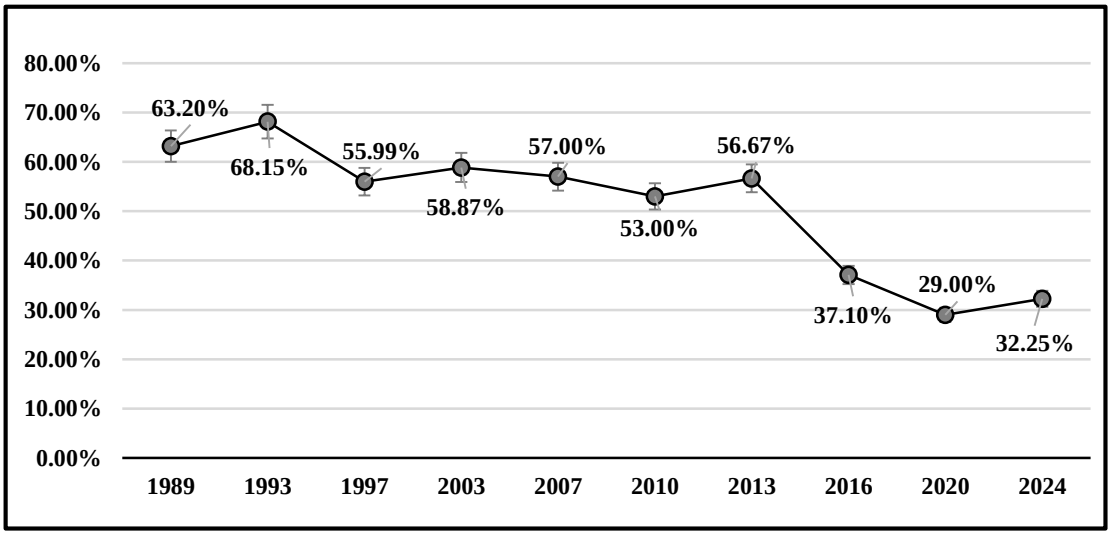

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى الأرقام في الجدول السابق

يوضح الشكل الاتجاهات الزمنية لنسب المشاركة في الانتخابات النيابية خلال الفترة الممتدة من عام 1989 وحتى عام 2024. حيث شهدت المشاركة في الانتخابات النيابية في الأردن تحولاً ملحوظاً، من مستويات مرتفعة نسبياً في (أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات) إلى مستويات منخفضة بشكل حاد في العقد الأخير. بالإضافة لذلك يشير الانخفاض المستمر في نسب المشاركة منذ عام 2016، ووصولها إلى ما دون 30% في عام 2020، وهناك تحديات كبيرة تواجه المشاركة السياسية في الأردن تشير إلى تراجع في الثقة العامة بالعملية السياسية. على الرغم من التعديلات على قوانين الانتخاب إلا أن هذه الإجراءات لم تتمكن حتى عام 2024 من عكس اتجاه تراجع المشاركة بشكل فعال.

وعليه، يرى الباحث أن هذا الشكل البياني يُظهر بوضوح اتجاهاً خطيراً نحو انخفاض الثقة الشعبية في العملية الانتخابية، ويمكن تفسير هذا التراجع الحاد بعدة عوامل أهمها: الانطباع السلبي لدى المواطن عن الأحزاب السياسية، والنظر إليها كأطر ضعيفة ومفككة. بالإضافة إلى المشاركة السياسية في الأردن تمر بحالة من الانكماش التدريجي، وهذا يتطلب إصلاحاً سياسياً وثقافياً عميقاً لا يقتصر على تعديل القوانين، بل يمتد إلى بناء ثقة حقيقية بين الدولة والمجتمع.

وخلاصة القول أن المشاركة السياسية تعتبر أحد ركائز العملية الديمقراطية بل مطلباً أساسياً للعملية الديمقراطية، ولذلك فإن المشاركة السياسية هي جوهر الديمقراطية، وأساس النظام السياسي الديمقراطي، وفاعليتها تعتمد على درجة المشاركة السياسية ومدى تأثيرها على درجة الديمقراطية أو النظام السياسي،

لذلك الديمقراطية تؤكد على المشاركة في تحديد هياكل النظام ومؤسساته وشخصياته وآليات عمله، وكما تؤكد على المشاركة في رسم السياسات العامة وتنفيذها.

الخاتمة:

تُعد الأحزاب السياسية من الركائز الأساسية في تعزيز المشاركة السياسية وتوطيد مسارات التحول الديمقراطي في الأردن، حيث تمثل الأداة الفاعلة لتنظيم العمل السياسي وتعبير المواطنين عن مصالحهم السياسية والاجتماعية. ورغم التحديات التي تواجه البيئة الحزبية الأردنية، من ضعف التنظيم الداخلي للأحزاب إلى تدني مستوى الثقة الشعبية بها، تظل هذه الأحزاب تلعب دوراً محورياً في إشراك المواطنين في العمليات السياسية، بما في ذلك الانتخابات والأنشطة الحزبية المختلفة. إن تعزيز فاعلية هذه الأحزاب وتطوير بنيتها التنظيمية يُعد ضرورة ملحة لدعم المشاركة السياسية وتوسيع قاعدة الناخبين، مما يسهم في تحسين جودة العملية الديمقراطية واستدامة الاستقرار السياسي.

وعليه، تبرز أهمية العمل الحزبي كعامل مؤثر في تشكيل الثقافة السياسية وتعزيز القيم الديمقراطية داخل المجتمع الأردني، إذ يتيح للأفراد المشاركة الفاعلة في صناعة القرار وإرساء مبدأ التعددية السياسية. ومن هذا المنطلق، يتطلب الأمر تبني سياسات وإصلاحات تشريعية تهدف إلى تقوية الأحزاب، وتحفيز مشاركة الشباب والفئات الاجتماعية المختلفة، وتوفير بيئة تنظيمية داعمة تضمن الشفافية والمساءلة. إن تحقيق هذه الأهداف يسهم بشكل مباشر في معالجة أوجه القصور الحالية في العمل الحزبي، ويعزز من قدرته على المساهمة الفاعلة في التنمية السياسية والاجتماعية في الأردن.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

من هنا توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج جاءت إجابة عن أسئلتها، واختبار فرضيتها، يمكن إبرازها على النحو التالي:

1. صحة الفرضية التي تنطلق من وجود علاقة ارتباط عكسية بين ضعف العمل الحزبي السياسي (من حيث التنظيم والتأثير) ومستوى المشاركة السياسية للمواطنين في الأردن، إذ تبين أن ضعف الأحزاب يؤدي إلى انخفاض مستويات المشاركة السياسية، وبالأخص أنه كلما ازداد ضعف التنظيم الداخلي وتراجع التأثير، قلت المشاركة في العمليات السياسية المختلفة.

2. تبين أن ضعف تنظيم الأحزاب وتراجع فاعليتها يرتبط ارتباطاً سلبياً بمستوى مشاركة المواطنين في العملية السياسية. فقد أظهرت النتائج أن الأحزاب الأكثر تنظيماً ونشاطاً تحظى بمشاركة شعبية أكبر، مما يعزز من فعالية المشاركة السياسية ويُوسع قاعدة الناخبين. كما أظهرت الدراسة أن انخفاض تنظيم وتأثير الأحزاب ينعكس سلباً على قدرة المواطنين على المشاركة في الانتخابات والأنشطة السياسية.
3. معظم الأحزاب السياسية تأسست من قبل أفراد شغلوا مناصب قيادية سابقاً بهدف الاستحواذ على مناصب داخل الحزب، مع غياب واضح للديمقراطية الداخلية وعدم تمثيل الشباب في صنع القرار الحزبي، مما يضعف التنظيم ويقلل من فعالية الأحزاب.
4. ضعف التنظيم الداخلي للأحزاب يحد من قدرتها على التأثير السياسي وتعبئة المواطنين، مما يؤدي إلى تراجع في مستوى المشاركة السياسية بشكل عام.
5. نقص الثقة لدى المواطنين بالأحزاب السياسية نتيجة ضعف أدائها التنظيمي وعدم التمثيل الفعلي لقضايا المجتمع، مما يؤثر سلباً على المشاركة السياسية ويزيد من ظاهرة العزوف.

ثانياً: التوصيات

انطلاقاً من النتائج التي أكدت ضعف المشاركة السياسية وتأثيره السلبي على العملية الديمقراطية، والتحديات التنظيمية داخل الأحزاب، توصي الدراسة بما يلي:

1. تخفيض أعداد الأحزاب السياسية من خلال دمجها مع أحزاب أخرى بحيث تكون (يمين، وسط، يسار)؛ فهناك الكثير من الأحزاب السياسية برامجها متشابهة ولا تقوم بشيء جديد في تحديث رؤيتها، وفي أي دولة ناجحة حزبياً يكون عدد أحزابها السياسية لا يتجاوز 6 أحزاب. وهذا مما يجعل المواطن يميل للانضمام إلى الأحزاب السياسية حيث سيكون هناك منافسة ما بين الأحزاب للوصول إلى السلطة، وصياغة برامجها بشكل يلبي متطلبات المواطنين واحتياجاتهم.
2. أهمية تعزيز العمل الحزبي من خلال تحسين التنظيم الداخلي وإرساء واقع سياسي يقوم على الشراكة الوطنية، بما يضمن مشاركة كافة فئات المجتمع في صياغة الخطط الوطنية وتحقيق التنمية، لما لذلك من أثر مباشر على رفع مستوى المشاركة السياسية وتعزيز مسار التحول الديمقراطي في الأردن.
3. اعتماد سياسات تدعم مشاركة الشباب في الأحزاب من خلال برامج تدريبية وحوافز، وذلك لمعالجة غياب الديمقراطية الداخلية وغياب تمثيل الشباب.
4. تعزيز الثقافة السياسية والاجتماعية للأحزاب من خلال إدخال مفاهيم العمل الحزبي والمشاركة السياسية ضمن المناهج التعليمية والدورات التثقيفية وبرامج التوعية والإعلام التي يمكن أن تساعد في تحسين صورة الأحزاب السياسية وتعزيز ثقة المواطنين فيها.

5. إعادة هيكلة الإطار التشريعي والتنظيمي لدعم عمل الأحزاب من خلال توفير الحوافز التنظيمية والمالية، وتشريعات تشجع التكتل الحزبي وتحسين فاعلية الأحزاب السياسية في تمثيل المواطنين.

المراجع:

أبو زيد، حنان (2024). ***دور الأحزاب السياسية في العملية السياسية (دراسة مقارنة)***، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن

الأمين، شريط (2002). ***الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة***، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

الباز، داود (2006). ***حق المشاركة في الحياة السياسية: دراسة تحليلية للمادة 62 من الدستور المصري مقارنة مع النظام في فرنسا***، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر

بني حسن، أمين عواد (1989). ***التحديث والاستقرار السياسي في الأردن***، الدار العربية للتوزيع والنشر، عمان، الأردن

بني عامر، عامر (2021). ***التقرير النهائي لمخرجات مراقبة الانتخابات البرلمانية الأردنية 2020***، مركز الحياة – راصد، عمان، الأردن

جريدة الوقائع الإخبارية (2024). ***نسب تصويت الأردنيين في انتخابات النواب من 1989 إلى 2020***، على الموقع الالكتروني: https://alwakaai.com/article/561066

الحراحشه، إبراهيم (2023). ***دور الأحزاب السياسية في تعزيز عملية التنمية السياسية في الأردن 1992-2022***، مجلة اتجاهات سياسية، المجلد 7، العدد 25، الصفحات: 199-217، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين، ألمانيا. https://democraticac.de/?p=93116

الحوراني، هاني (1995). ***المرشد إلى الحزب السياسي***، دار السندباد، عمان، الأردن

الخوالدة، صالح (2015). ***معوقات مشاركة الأحزاب السياسية***، وكالة زاد الأردن الإخبارية، على الموقع الالكتروني: https://www.jordanzad.com/index.php?page=article&id=200993

الخوالدة، صالح (2019). ***أثر قانون الانتخاب على مشاركة الأحزاب السياسية الأردنية في الانتخابات النيابية لعام 2013***، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 3، الصفحات: 12-27، جامعة الوادي، الجزائر. https://dspace.univ-eloued.dz/handle/123456789/5411

ديوان التشريع والرأي. المادة 71 – ***قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم 4 لسنة 2022***، على الموقع الالكتروني: https://www.lob.gov.jo/?v=1&lang=ar#!/LegislationDetails?LegislationID=3359&LegislationType=2&isMod=false

ريتشارد، هيجوت (2001)، ***نظرية التنمية السياسية***، ترجمة: حمدي عبد الرحمن، ومحمد عبد الحميد، ط1، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الأردن

الزعبي، إهداء (2023). ***المشاركة السياسية وعلاقتها في عملية التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (2010-2021)***، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، المجلد 43، العدد 4، الصفحات: 15-31، عمان،

الأردن. https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jaaru_rhe/vol43/iss4/2

السواعير، ليث (2023). ***دور الأحزاب السياسية الأردنية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن خلال الفترة 1991–2021***، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، المجلد 43، العدد 1، الصفحات: 15–36، عمان، الأردن. https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jaaru_rhe/vol43/iss1/2

طهبوب، عبير (2003). ***المشاركة السياسية للمرأة الأردنية***، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن

طهبوب، ناصر (2023). ***قوانين الانتخاب والأحزاب السياسية وأثرها على الحياة الحزبية في الأردن (1992–2022)***، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 8، العدد 36، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين، ألمانيا. https://democraticac.de/?p=90108

العدوان، عبد الحليم (2014). ***تطور التجربة الحزبية في الأردن 1921–2007***، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

العيسى، منتصر، والعويمر، وليد (2025). ***تطور القوانين الحزبية وأثرها على المشاركة السياسية للأحزاب الأردنية خلال الفترة 2011– 2024***، مجلة العلوم التربوية، المجلد 33، العدد 1، الصفحات: 535–569، جامعة القاهرة، مصر. https://doi.org/10.21608/ssj.2025.420609

مجلس النواب الأردني (2024). ***المجالس النيابية ومشاريع القوانين***، على الموقع الالكتروني: https://bitly.cx/9SRY

محافظة، علي (1989). ***تاريخ الأردن المعاصر: عهد الامارة 1921–1946***، مركز الكتب الأردني، عمان، الأردن

مركز الدراسات الاستراتيجية (2003). ***استطلاعات للرأي حول الديمقراطية في الأردن للسنوات 1995–2002***، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن

مركز الرأي للدراسات والتدريب الإعلامي (2016). ***قراءة في نتائج الانتخابات النيابية***، المؤسسة الصحفية الأردنية (الرأي)، على الموقع الالكتروني: https://bitly.cx/1QlK9

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2024). ***الانتخابات النيابية في الأردن: قراءة في السياقات والنتائج***، سلسلة تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، الظعاين، قطر. على الموقع الالكتروني: https://bitly.cx/Qrfrx

المركز الوطني لحقوق الإنسان (2019). ***التقرير السنوي السادس عشر لحالة حقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2019***، على الموقع الالكتروني: https://bitly.cx/0oZ6

المشاقبة، أمين (2012). ***النظام السياسي الأردني***، وزارة الثقافة، عمان، الأردن

المشاقبة، أمين (2023). ***الأحزاب السياسية: أطروحات نظرية وعملية، الحالة الأردنية***، الآن ناشرون وموزعون، عمان، الأردن

المشاقبة، أمين، والخلايلة، هشام (2016). ***الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية في الأردن***، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن

مظهر، آلاء (2020). ***"كورونا" والحظر وعدم الثقة بالبرلمان أسباب تدني المشاركة بالانتخابات***، صحيفة الغد، على الموقع الالكتروني: https://bitly.cx/IwTMS

المنوفي، كمال (1985). ***الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي***، مجلة المستقبل العربي، المجلد 8، العدد 80، الصفحات: 65–78، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

الموقع الرسمي لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين (2013). ***الورقة النقاشية الملكية الرابعة: نحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعلة***، الرؤية الملكية، أوراق للنقاش، على الموقع الالكتروني: https://bitly.cx/C4myR

نصيرات، سليمان (1997). ***الشخصية الأردنية بين البعد الوطني والبعد القومي***، وزارة الثقافة، عمان، الأردن

الهيئة المستقلة للانتخاب (2016). ***التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام 2016***، مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب، عمان، الأردن

الهيئة المستقلة للانتخاب (2020). ***الانتخابات النيابية***، على الموقع الالكتروني: https://bitly.cx/gAIV

الهيئة المستقلة للانتخاب (2022). ***منصة الأحزاب السياسية***، على الموقع الالكتروني: https://partjes.iec.jo

الهيئة المستقلة للانتخاب (2024). ***التقرير التفصيلي للانتخابات النيابية 2024***، مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب، عمان، الأردن

وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (2025). ***تاريخ الأحزاب السياسية***، على الموقع الالكتروني: https://bitly.cx/udECc

References:

Amer, H. B., & Alazmi, F. H. (2024). ***THE PARTISAN PARTICIPATION IN THE JORDANIAN PARLIAMENTARY ELECTIONS***. Journal of Law and Sustainable Development, 12(2), e3420. https://doi.org/10.55908/sdgs.v12i2.3420

Bani Salameh, M.T. & Ananzah, A. (2015), ***Constitutional Reforms in Jordan: A Critical Analysis***. Digest of Middle East Studies, 24: 139-160. https://doi.org/10.1111/dome.12068

Dahl, R. A (2000). ***On Democracy***, Yale University Press

Easton, D. (1953). ***The Political System: An Inquiry into the State of Political Science***. New York: Alfred A. Knopf

International Foundation for Electoral Systems (2003). ***Election for Majlis al-Nuwaab 'Jordanian House of Deputies'***, ElectionGuide, on the website: https://www.electionguide.org/elections/id/313/

International Foundation for Electoral Systems (2024). ***Elections in the Hashemite Kingdom of Jordan: 2024 Parliamentary Elections, What is the electoral system?,*** on the website: https://www.ifes.org/tools-resources/faqs/elections-hashemite-kingdom-jordan-2024-parliamentary-elections#

Inter-Parliamentary Union (1997). ***Election results, Jordanian House of Representatives***, on the website: https://data.ipu.org/election-summary/HTML/2163_97.htm

Inter-Parliamentary Union (2020). ***Election results, Jordanian House of Representatives***, on the website: https://data.ipu.org/parliament/JO/JO-LC01/election/JO-LC01-E20201110/

Lijphart, A. (2012). ***Patterns of Democracy: Government Forms and Performance in Thirty-Six Countries***, (2nd ed.), Yale University Press

Neuman, W.L. (2014). ***Social research methods: Qualitative and quantitative approaches***, (7th ed.), Pearson

Schenker, D. (2001). ***Jordan's New Election Law: New Tactics, Old Strategy?***, The Washington Institute, , on the website: https://bitly.cx/1N2I

Sowell, K. H .(2016). ***Takeaways From Jordan's Elections***, Journal Sada, The Carnegie Endowment for International Peace, on the website: https://bitly.cx/xYoYy

Tilly, C. (2004). ***Social Movements 1768–2004***, Paradigm Publishers